

خاتم الحرمين الشريفين رأس جلسة مجلس الوزراء في جدة

الموافق على مشروع تنظيم الهيئة العامة للإسكان لتوفير سكن مناسب للمواطنين وفق دخله

الباحث مع الجلوب الأفريقي حول تطوير الريف لتعزيز إنتاجية زراعية تجارية تليها كل منظمه المغير الإسلامي

أولاً: يعتمد الأعضاء على
مشروع تنظيم الهيئة العامة للإسكان لتوفير سكن مناسب للمواطنين وفق دخله
للإسكان المحظى عليه الدخول، وذلك في إطار التخطيط الشامل والمتوازن للتنمية المتكاملة
بناء على قرار مجلس الوزراء رقم ١٣٦ (١٣٦) وتاريخ ٢٣-٤-١٤٢٨هـ، قرار مجلس الوزراء ما
يلى:

١- الموافقة على تنظيم الهيئة
العامة للإسكان بالصيغة المرفقة
بالقرار.

٢- نقل المهام المنوطة
باستراتيجية الإسكان من وزارة
الاقتصاد والتخطيط إلى الهيئة
العامة للإسكان، وبيان
تفصيلها، وأجاد قاعدة علومات
إسكندرية، واصدار الرسومات
والأدلة، ونقلها إلى
ذلك جميع المؤلفين العاملين في
هذا المجال والمخصصات المالية
المحددة لهذه المهام.

٣- نقل مهام الإسكان
الشعبية من وزارة الشئون
الاجتماعية إلى الهيئة، ونقل
تبعها لذلك جميع الموظفين
العاملين في هذا المجال
والمخصصات المالية المحددة لهذه
المهام، كما تناقل إليها جميع
الوثائق ومخطلات المشروعات
القائمة والمستقبلية التي سبق

والإسلام الاستاذ ابراهيم بن امين
منفي في بستان العمارنة
السودانية عقب الزيارة
للسجن استعرض عقب الجلسة بأن
محريات الاحداث في المنطقة،
والدراسات الاسرائيلية التي
ترى من هذه التغير وفق عقده
امام اي مجهود حقيقي لاقرار
السلام والاسقرار في المنطقة
واذ المجلس انت موافحة هذه
القرار.

٤- نقل المهام المنوطة
باستراتيجية الإسكان من وزارة
الاقتصاد والتخطيط إلى الهيئة
العامة للإسكان، كما
يتطلب ان تترك الدور الكريي في
المنطقة واقعا تقليديا واجتماعيا
وبيئيا ووطنيا لا يمكن تجاوزه،
وان شعوبها حقوقا أساسية لا
يمكن تجاوزها، وان تطبق
الأدبيات وآدوات السياسة
الجاهزة قد قابل في الماضي
وسقط في الحاضر والمستقبل،
وان تستبدل اسلوبات مرفوض
باتسقها بحقوق الشعب
الفلسطيني في وطنه وكرامته،
واضاف وزير الشفافية
والإسلام ان المجلس اطلع بعد
ذلك على جدول أعماله، واتخذ من
القرارات ما يلى:

جدة - واس

رئيس خدام الحرمين من
الشريفين الملك عبد الله بن عبد
العزيز آل سعود - حفظه الله -
الجلسة التي عقدتها مجلس
الوزراء بعد ظهر أمس الاثنين في
قصر السلام بجدة.

وفي مستهل الجلسة اطلع
خادم الحرمين الشريفين المجلس
على مجمل المحافظات والمحافظات
والاتصالات التي جرت خلال
الأسبوع الماضي مع عدد من قادة
الدول وجموعتهم وثوابت
العلاقات الثنائية وقضايا المنطقة
والشؤون العالمية. وتوه خادم
الحرمين الشريفين بالبقاء الذي
تم مع فخامة الرئيس عبد الله واد
رئيس جمهورية السنغال،
والأهمية الاستراتيجية
ل العلاقات المثلثة بالسنغال وببورن
القارية الإفريقية، وما يجمع بينها
 وبين المملكة من صلات تاريخية،
وشانق ثقافية، ومحاج
مشتركة، ورؤى متقاربة نحو
مستقبل العلاقات الدولية،
وحكمة الدول النامية في المحيط
الإقليمي العالمي.

وأفاد معاين وزير الثقافة

البيه، على أن يتم بعد ذلك الرفع لاستكمال الإجراءات النظامية.
رابعاً: بعد النظر في قرار مجلس الشورى رقم ١٨-١٩٢٠١٧م/١٤٢٨-٥-١٠م/١٤٢٧م وتاريخ مجلس الوزراء الموافق من اتفاقية الإطار في شأن نظام الأقضىيات الجزائية بين الدول الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي، وذلك بالصيغة المرفقة بالقرار، وقد أعد مرسوم ملكي بذلك.

أبرز الملامح العامة للاتفاقية:
١- تهدف الاتفاقية إلى تشجيع التجارة بين الدول الأعضاء في المنظمة المؤتمر الإسلامي عن طريق تبادل الأقضىيات الجنائية على أساس عدد من المباديء، منها: ضمان عدالة مقنوية وغير مقنوية بين جمهور الدول المشاركة، وتبادل المعاشرة التضييفية مع وتبادل المعاشرة التضييفية مع مراعاة مبدأ الدولة الأكثر رعاية على تفويض صاحب السمو الملكي وزير الخارجية (أو من ينيبه) بالباحث مع الجانب الأمريكي لتعديل مدة التأشيرة المقدمة تماشياً مع المعاشرة.

٢- يتم تبادل التسهيلات

المنشقة عن المفاوضات على أساس مبدأ الدولة الأكثر رعاية، وأن تعمد وفاوها على الدول المشاركة.

٣- تنص الاتفاقية على أن تقدم الدول المشاركة تسهيلات خاصة لصالح الدول الأعضاء الأقل نمواً أثناء المفاوضات



خادم الحرمين الشريفين رأس جلسة مجلس الوزراء في جدة أمس

ثانية: اعتمد مجلس الوزراء الوطنية للعام المالي ١٤٢٦-١٤٢٧م.

ثالثاً: وافق مجلس الوزراء على تفويض صاحب السمو الملكي وزير الخارجية (أو من ينيبه) بالباحث مع الجانب الأمريكي لتعديل مدة التأشيرة المقدمة تماشياً مع المعاشرة.

الراوية في المادة الأولى من ذكره لتفاهم تنفيذ تأشيرات الزيارة بين المملكة العربية السعودية والولايات المتحدة الأمريكية لتصبح خمس سنوات بدلاً من سنتين، وتحسيل رسوم التأشيرة الواردة في المادة الثالثة ليصبح (٣٧٥) ريالاً (أو ما يعادلها بالدولار الأمريكي) بدلاً من (٢٠٠) ريال، والتوجيه على ما يتم التوصل

للإسكان إلى توفير السكن المناسب وفق الخيارات الملازمة لاحتياجات المواطنين ووفق الوظيفة.

رابعاً: أقر مرسوم من بينها تيسير حصول المواطن على سكن ميسر تراعي فيه المعاشرة ضمن حدود دخله في الوقت المناسب من حياته وزيادة نسبة تملك السكان.

٥- تقوم الهيئة في سبيل تحقق مبدأها بإعداد الاستراتيجيات الإسكانية الشاملة للملائكة وتحديثها وتطويرها واقتراح الأنظمة واللوائح والسياسات والتقييمات الخاصة بنشاط الإسكان واقتراح التعديلات عليها وتحديد فئات المستحقين والمستفيدين من برامج الإسكان الشعبي والخيري.

لوزارة إعدادها.
في استمرار الجهات المعنية بالاسكان (وزارة الشؤون الاجتماعية، وزارة الاقتصاد والتخطيط وغيرها) من

الجهات) في ممارسة مهامها الحالية الموكولة إليها المتعلقة بالإسكان إلى أن تدرس الهيئة أعمالها.

ومن أبرز الملامح العامة لتنظيم هذه الهيئة ما يلي:

١- تهدف الهيئة العامة

الثنائية أو المتعددة الأطراف،
وأضعة في اعتبارها الحاجات
الخاصة لبيئة الدول.

خامساً- قرر مجلس الوزراء
الموافقة على تأسيس شركة
مساهمة باسم شركة بوبا
العربية للتأمين التعاوني، وذلك
وفقاً لتنظيمها الأساسي، وقد أعدَّ
مرسوم ملكي بذلك.

السادس- وافق مجلس الوزراء
على تعيينات مجلس ترتين
(الخامسة عشرة) (الرابعة
عشرة) وذلك على الترتيب التالي:

١- تعيين محمد بن عبد
العزيز بن محمد الغيث على
وظيفة (خبير ظاهري) (بالبرتبة
الخامسة عشرة) ببيبة الخبراء.

٢- تعيين علي بن محمد بن
علي البطاط على وظيفة (مدير
عام مناقصة المخزون) (بالبرتبة
الرابعة عشرة) بوزارة الدفاع
والطيران.

٣- تعيين عبد الله بن محمد
بن راشد المنهش على وظيفة
(مدير عام فرع الوزارة بمدطقه
الرياض) (بالرتبة الرابعة
عشرة) بوزارة الخدمة المدنية.

٤- تعيين محمد بن فهد بن
عبدالكريم الفريج على وظيفة
(مستشار خدمة مدنية) (بالبرتبة
الرابعة عشرة) بوزارة الخدمة
المدنية.

٥- تعيين سمو الأمير عبد
الرحمن بن محمد بن عياف آل
مقرن على وظيفة (خبير ظاهري
ب) (بالبرتبة الرابعة عشرة)
بيبة الخبراء.